المركز الدولي للحقوق والحريات

# التحديث الحقوقي الأسبوعي

## 9/8-15/8/2026

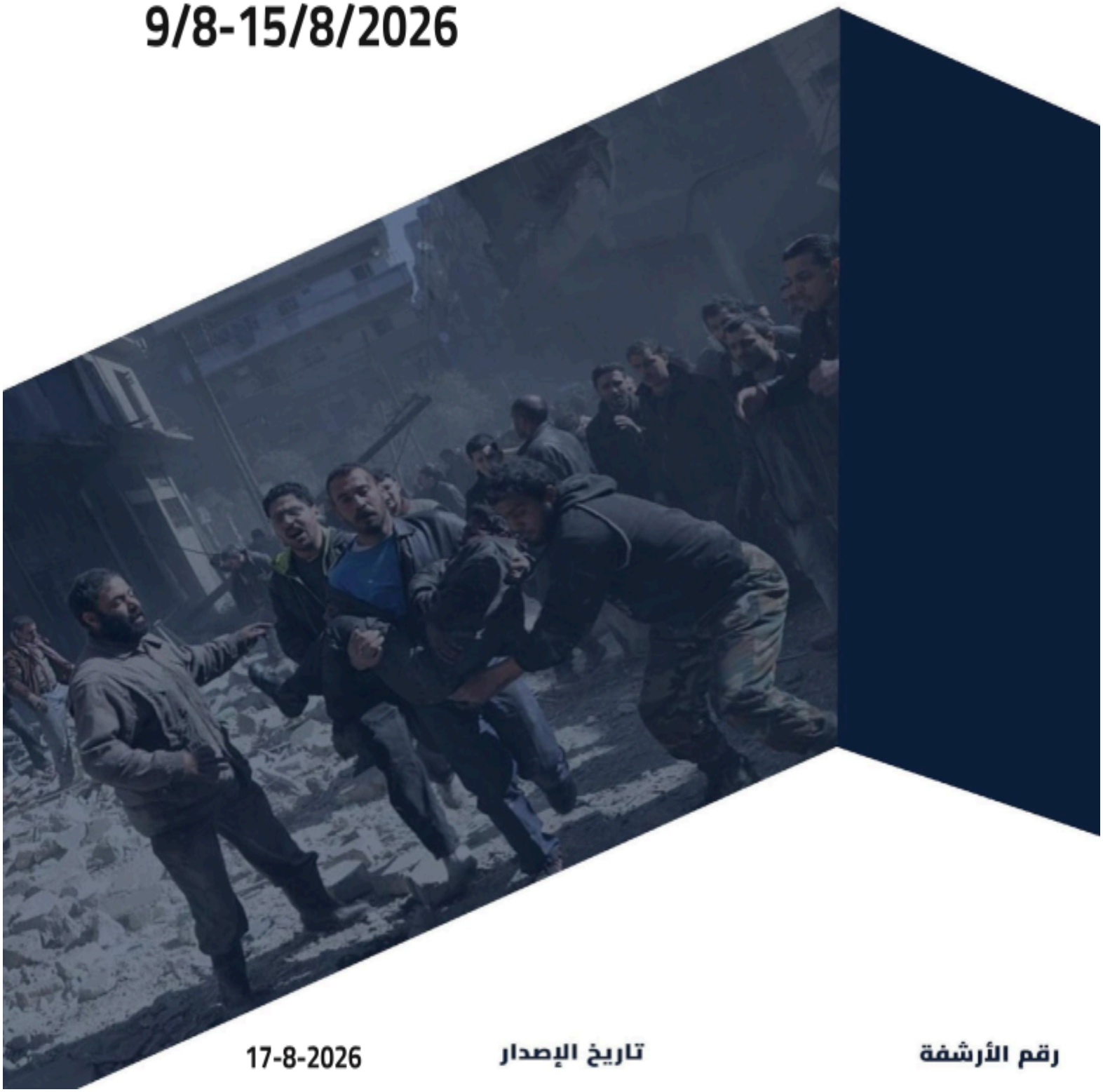

رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 17-8-2026

## الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **47** حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

**أهم المؤشرات المستخلصة:**

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع استمراراً في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

تظهر المؤشرات العامة ارتفاعا كبيرا بعدد القتلى والجرحى فضلا عن استمرار السلاح المنفلت والانتهاكات المرتبطة به ترويعا وتعديا ما يشير الى ضعف وقصور في البنية المؤسساتية ،كما تحيل المؤشرات العامة الى وجود بيئة هشة تفتقر الى الامان

## أولاً:المقدمة:

**فترة التوثيق: من 9 أب 2026 (06:00) إلى 15أب 2026 (06:00)**

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

**يلتزم التقرير بما يلي:**

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً ثابتاً و عالياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التداخل، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون : سجل خلل هيكلي في أجهزة إنفاذ القانون وقصور مؤسساتي على مستوى إجراءات العدالة كما استمرت عمليات القتل خارج نطاق القانون والاخفاء القسري ما يضع علامات استفهام على عمل الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون.

## ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

### 1. المؤشرات العامة:

| المؤشر | إجمالي الأعداد |
|---|---|
| القتلى | 20 |
| الجرحى | 17 |
| الترويع | 31 |
| انفلات السلاح | 15 |
| الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب | 19 |
| انتهاكات حقوق الأطفال | 6 |

| | |
|---|---|
| خطاب الكراهية، التحريض، والتمييز | 7 |

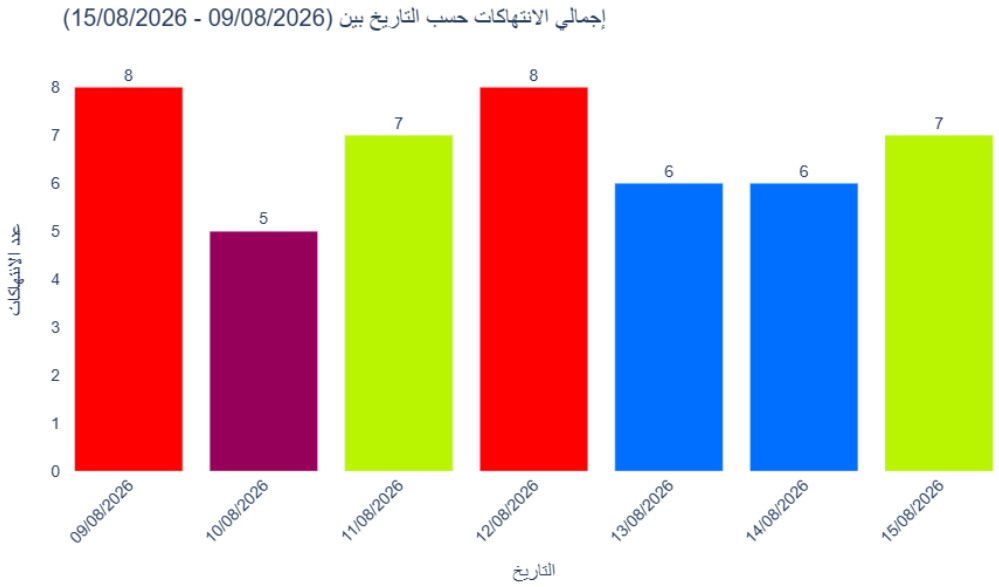


## 2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يُظهر المخطط خريطة التوزيع الجغرافي للانتهاكات المرصودة بين 9 و15 آب 2026؛ حيث سجل العدد الأكبر من الانتهاكات في محافظة "القنيطرة" بـ 11 حادثة، تلتها "درعا" بـ 7 حوادث. وتساوت محافظتا "حلب" و"حماة" بـ 6 حوادث لكل منهما، ثم "حمص" بـ 4 حوادث، وكل من "الحسكة" و"ريف دمشق" بـ 3 حوادث لكل منهما، و"السويداء" بحادثتين. فيما شهدت كل من "دمشق"، "إدلب"، "دير الزور"، و"اللاذقية" حادثة واحدة . يؤكد التركيز المرتفع للانتهاكات في الشريط الجنوبي أن المحافظات الحدودية والجنوبية تعيش تحت وطأة التصعيد العسكري و الأمني الإسرائيلي المباشر و المتفاقم, و الذي يستهدف المواطنين و الممتلكات. كما أن امتداد الإنتهاكات إلى المحافظات الشمالية والوسطى (حلب، حماة، وحمص) يوضح أن الفوضى الأمنية باتت ظاهرة منتشرة على امتداد الجغرافيا السورية، تمنع العائلات من ممارسة حياتها اليومية أو الوصول الآمن لسبل العيش.

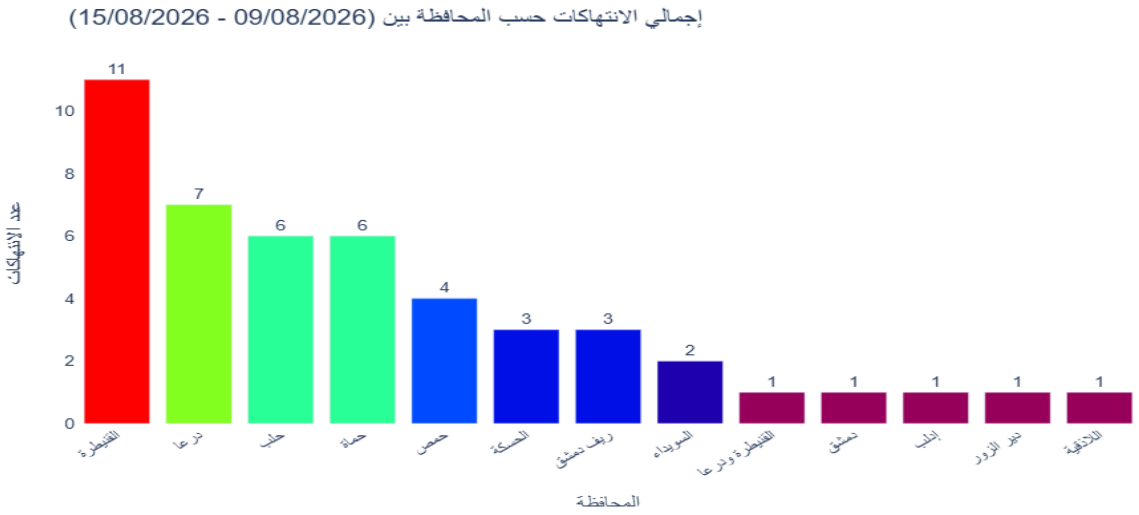


## 3. الجهات المنفذة:

يوضح المخطط ان الجيش الاسرائيلي وبحسب التوثيق قد قام ب ١٦ انتهاكا ثم جاءت المجموعات المسلحة والحكومة السورية حيث تم توثيق ٩ انتهاكات لكل منهما فيما تم توثيق ٨ حوادث ضد مجهولين وقد وثق المركز أيضا حادثتين لكل من مؤثرين ومدنيين ووثق المركز حادثة انتهاك قام بها مدنيون اسرائيليون.يكشف هذا التوزيع عن بيئة نزاع شديدة التعقيد و أن المدنيين يقعون في المنتصف بين ة الإنتهاكات الخارجية الإسرائيلية و الفوضى الأمنية المدعومة بالقصور المؤسسي في معالجة السلاح المتفلت وإنفاذ القانون.

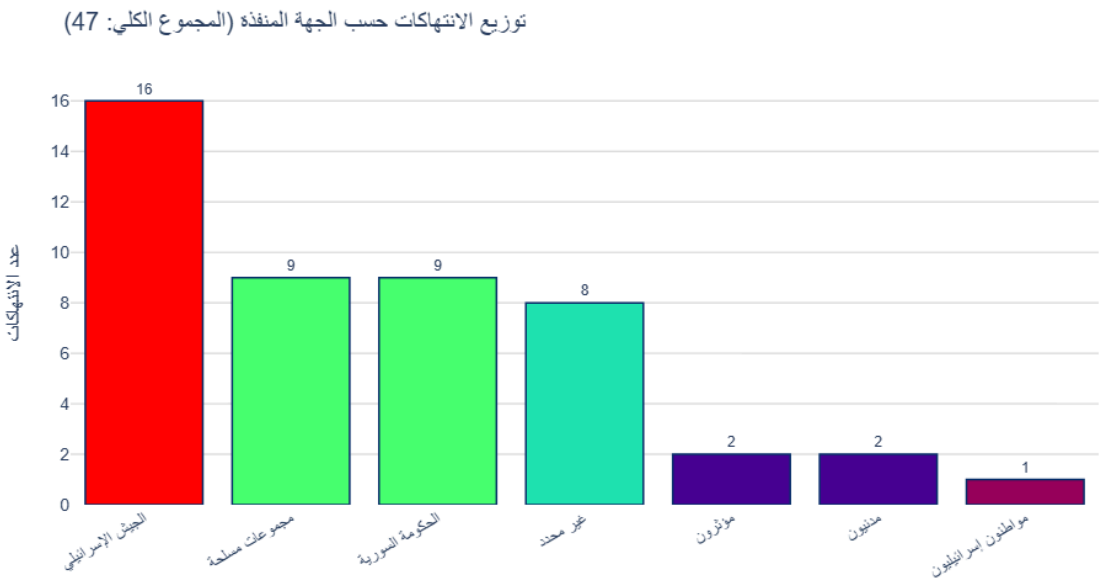

## 4.مؤشر نوع الانتهاك :

يُظهرالتوثيق ان فئة "غياب دولة القانون" سجلت 19 حادثة لتشكل نسبة % 40.4 من الإجمالي الكلي البالغ 47 انتهاكاً. تليها "انتهاكات السيادة" في المرتبة الثانية ب 17 حادثة بنسبة 36.2%. و تليها "انتهاكات حقوق الإنسان" في المرتبة الثالثة بـ 9 حوادث وبنسبة 19.1%، ثم "خطاب الكراهية" بـ حادثتين بنسبة 4.26%. يعكس المخطط واقعاً أمنياً وحقوقياً بالغ القسوة؛ حيث إن استحواذ فئتي "غياب دولة القانون" و"انتهاكات السيادة" معاً على أكثر من 76%من مجمل الخروقات يوضح حجم التهديد المزدوج الذي يطوق المدنيين. فمن جهة، تعاني العائلات من الفراغ القضائي والأمني الداخلي الذي يفتح الباب أمام انفلات السلاح والترويع والاعتقال التعسفي، ومن جهة أخرى يواجه السكان تصاعداً كبيراً في الاعتداءات العسكرية الخارجية والخروقات الحدودية، مما يسلب المجتمعات المحلية أمانها الشخصي ويدفعها نحو حالة من الذعر والنزوح القسري والتشتت الأسري.

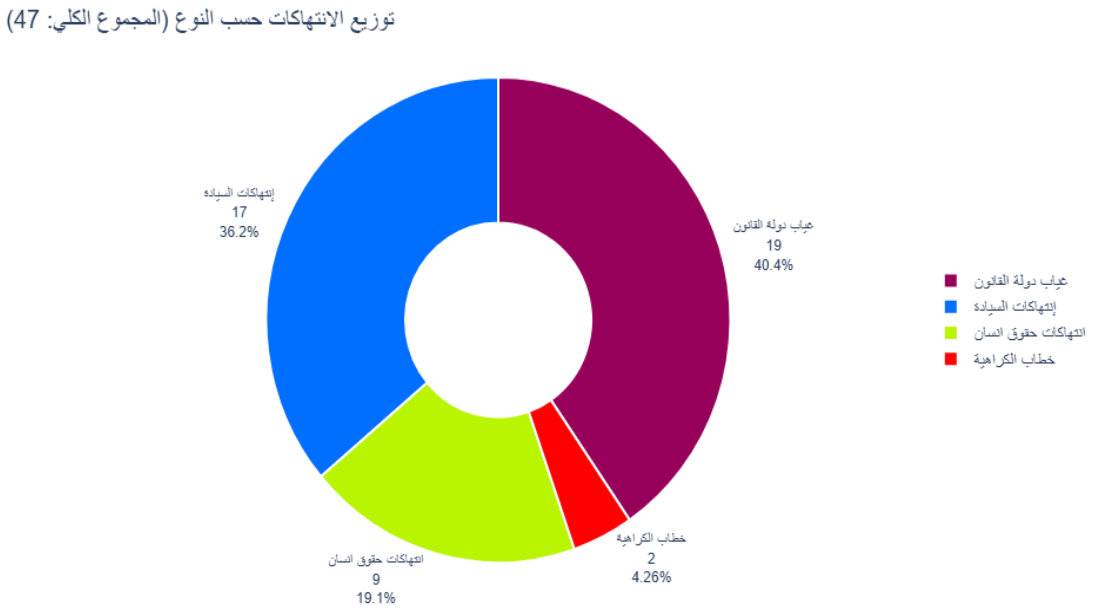


.

## ثالثاً: التوصيات الختامية

تؤكد البيانات الموثقة أن المواطنين السوريين ما يزالون يعيشون واقعا هشا يحرمهم شعور الأمان مع الإحساس الدائم بالخطر تتقاطع فيه الاعتداءات العسكرية الخارجية المباشرة والفوضى الامنية الداخلية وسط غياب المحاسبة والتغاضي عن انتشار السلاح العشوائي فضلا عن قصور مؤسساتي ويترافق ذلك مع انتهاكات جسيمة تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون ما يخلق بيئة عدم يقين للسوريين تمنع ممارسة الحياة بشكل طبيعي .

**التوصيات المقترحة**

بناءً على هذه المعطيات الطارئة، نوصي بالتحرك الفوري عبر المسارات التالية:

1. **وقف الخروقات العسكرية والتوغل الحدودي:** مطالبة المجتمع الدولي بالضغط الفوري لوقف العمليات العسكرية الخارجية وانتهاكات السيادة (17 حادثة) لحماية أرواح المدنيين ومنع التهجير القسري.
2. **إنهاء سياسة الإفلات من العقاب:** تفعيل آليات تحقيق مستقلة لملاحقة كافة الجهات المنفذة وبخاصة الحوادث المقيدة ضد مجهولين والمجموعات المسلحة لضمان إنصاف الضحايا.
3. **حماية المنشآت الحيوية والأطفال:** فرض حظر تام على استهداف المنشآت الطبية والخدمية، ووقف كافة أشكال التوقيف والترويع الموجه ضد الأطفال والفئات الهشة.
4. **إيقاف الاعتقال التعسفي والكشف عن المعتقلين:** الكشف الفوري عن مصير المعتقلين والموقوفين تعسفياً وإطلاق سراحهم، ووقف ممارسات الاحتجاز خارج نطاق القضاء.
5. **مكافحة التحريض وخطاب الكراهية:** إطلاق مبادرات مجتمعية وحقوقية لمناهضة التحريض الطائفي والعرقي وصيانة السلم الأهلي والروابط المجتمعية.
6. **توجيه المساعدات الإغاثية والطبية للجنوب:** تكثيف جهود الاستجابة الإنسانية والدعم النفسي والطبي الطارئ في المحافظات الأكثر تضرراً (وخاصة القنيطرة ودرعا).
7. 

ملحق:

يهدف هذا الملحق إلى توثيق وتحليل الانتهاكات الماسة بسيادة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، وذلك وفق قواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، و بالاستناد إلى الوقائع الموثقة من مصادر خضعت لعمليات التحقق والمراجعة.

قام الجيش الإسرائيلي في الأسبوع الفائت ب 16 حداثاً هذا الأسبوع تضمنت عدداً من الإنتهاكات في محافظتي القنيطرة ودرعا و حادثة واحدة قام بها مواطنون إسرائيليون اقتحموا الحدود. توزعت كالتالي: 10 في محافظة القنيطرة و 63 أحداث في محافظة درعا و حدثي تحليق للطيران الحربي في أجواء المحافظتين .

الخريطة الجغرافية للانتهاكات (حسب التصنيف الرئيسي)

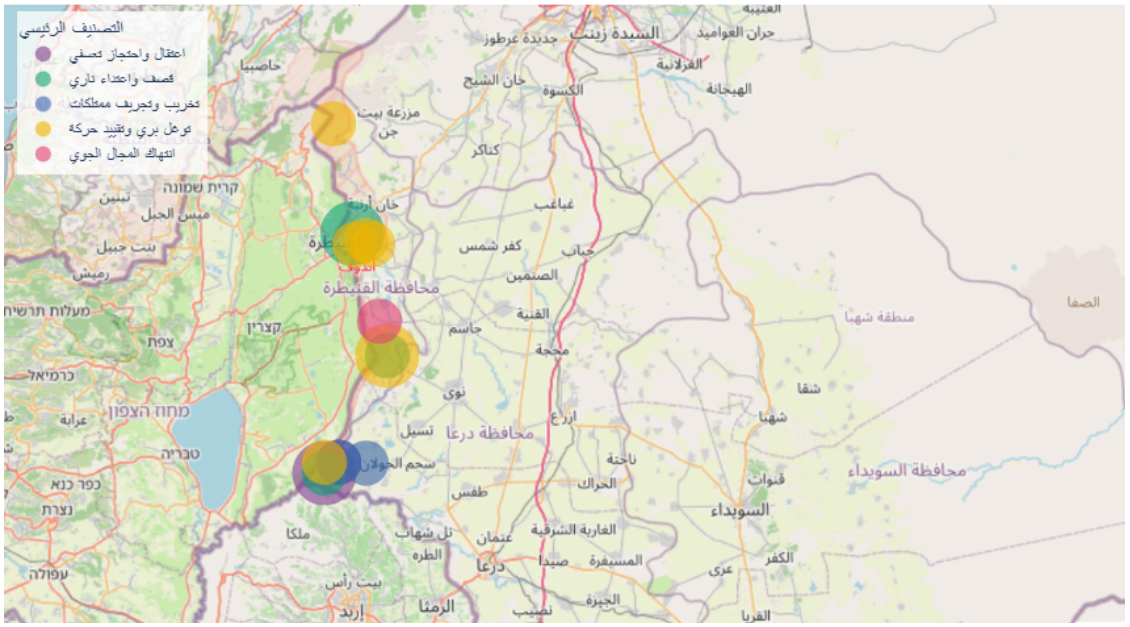


الخط الزمني للانتهاكات (أعمدة متراكمة حسب المحافظة)

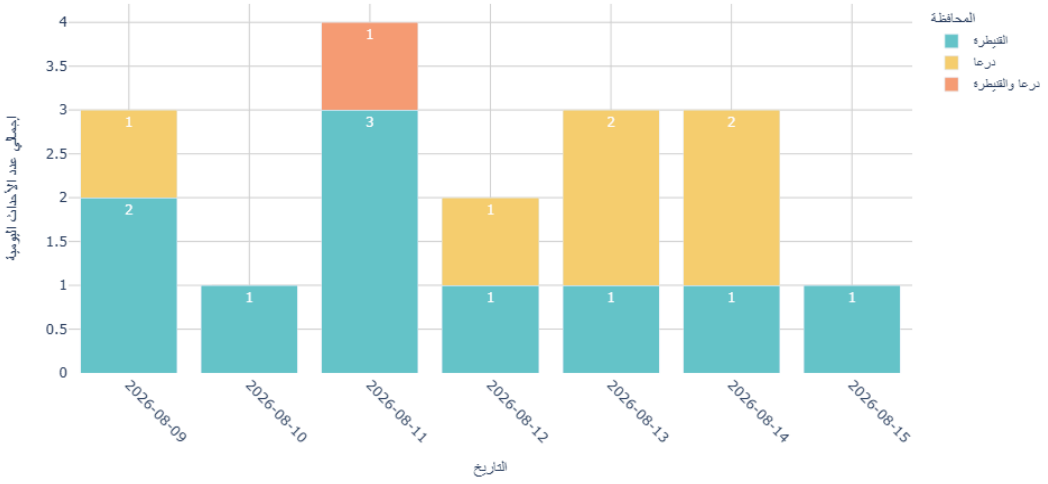

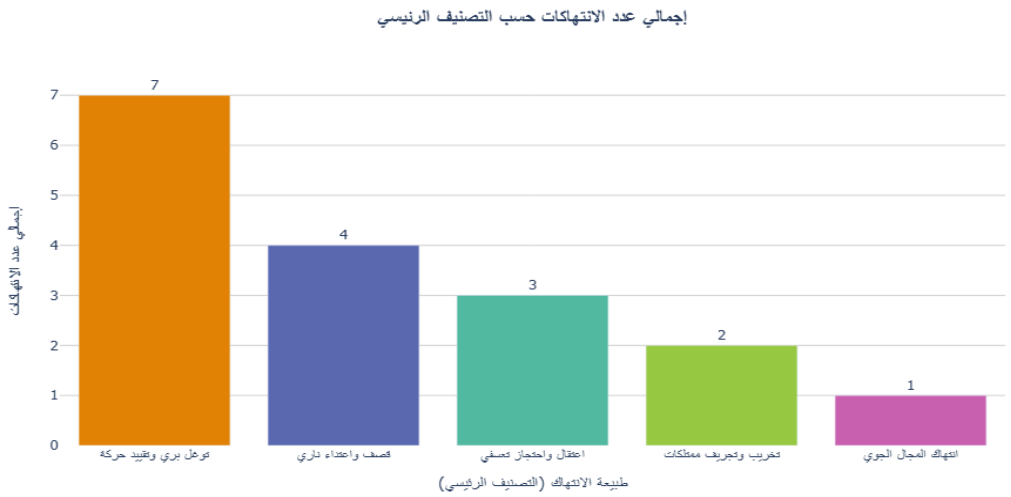


## المؤشرات الإنسانية

شهد الأسبوع الممتد من 9 إلى 15 آب/أغسطس 2026 تصعيداً خطيراً وممنهجاً في الانتهاكات الإسرائيلية داخل الأراضي السورية، حيث تركزت العمليات على التوغلات البرية المكثفة والاعتداءات المباشرة على المدنيين وممتلكاتهم في محافظتي درعا والقنيطرة. ميدانياً، نفذت القوات الإسرائيلية سلسلة عمليات توغل باستخدام الدبابات والآليات العسكرية وقوات المشاة في مناطق الصمدانية، وتل أبو قبيس، والرفيد، وزبيدة، ترافقت مع قصف مدفعي استهدف الأراضي الزراعية في الحميدية، وإطلاق قنابل ضوئية تسببت باندلاع حرائق في حرش الرفيد، فضلاً عن تنفيذ عمليات تجريف واسعة اقتُلعت خلالها أشجار الزيتون في حوض اليرموك.

وعلى الصعيد الإنساني وتوثيق الخسائر البشرية، سجل هذا الأسبوع ارتفاعاً مقلقاً في حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي؛ إذ تم اعتقال شابين من قرية معرية إثر مداهمات متكررة لمنازلهم، كما احتجزت القوات المتوغلة عدداً من المواطنين المارة على طريق عابدين-العارضة دون الكشف عن مصيرهم الدقيق، وبلغت الانتهاكات ذروتها باحتجاز عائلة كاملة داخل منزلها وتقييد حريتها أثناء عمليات تجريف الأراضي المحيطة بها في حوض اليرموك، مما يعكس نهجاً متصاعداً في ترويع المدنيين، وتهديد أمنهم الشخصي، وتدمير مصادر رزقهم.

تظهر هذه البيانات عملا ممنهجا من قبل قوات الجيش الاسرائيلي لترسيخ واقع ميداني جديد وخلق منطقة عازلة في جنوب سورية ما يعني إنهاء اتفاقية فصل القوات من الجانب الإسرائيلي، ما يعد خرقا للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي وقضما متدرجا لمزيد من الأراضي وتقويض حماية المدنيين وتهديدهم المباشر وإضعاف شعورهم بالأمان.